كليـــــة الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

إمكانات التعاون الاقتصادي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي المدة (١٩٩١- ٢٠١٣)

دراسة تحليلية

مقدم من الطالبة

سالي عدنان عبيد

كجزء من متطلبات مادة مشروع البحث

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الكريم جابر شنجار

١٤٣٧هـ ٢٠١٧م

الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً ﴾

صَدَقَ اللهُ العليُّ العَظيم

سورة الإسراء (الآية: ٨٥)

الاهداء

إلى:

المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد ﴿صلى الله عليه وآله وسلم﴾ .....إيماناً وشفاعةً

مَنْ أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا (آل البيت الكرام) ..... إجلالاً وإكراماً

مَنْ قال الله بحقهما "وبالوالدين إحسانا" (أبي وأمي).....بِراً ووفاءً

مَنْ كانوا لي عوناً وسنداً (أخوتي وأخواتي).....حُباً واعتزازاً

كل من علمني حرفاً (من أساتذتي).....عرفاناً وتقديراً

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه المبين: ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾(لقمان:١٢) والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين القائل في حديثه الشريف :(من لا يشكر الناس لا يشكر الله) وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغُر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يطيب لي وقد شارفت على إنهاء بحثي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لجامعة القادسية/كلية الإدارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد التي أتاحت لي الفرصة للالتحاق بالدراسة، كما أسجل جزيل شكري وعظيم أمتناني وعرفاني بالجميل إلى الأستاذ المشرف(أ. د. عبد كريم جابر شنجار) لما قدمه من توجيهات وما أبداه من مشورة خالصة لإكمال مستلزمات هذا البحث، سائلاً المولى العلي القدير أن يطيل عمره ويوفقه لخدمة العلم والمجتمع .

كما أسجل شكري الجزيل إلى أساتذة وتدريسي قسم الأقتصاد في جامعة القادسية لما قدموه من آراء علمية ومساعدة قيّمة ..

سائلةً المولى(عزوجل) أن يجزي الجميع عني خير الجزاء .

الباحثة

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وامتنان	ب
الفهرس	ج
المقدمة	١
أهمية البحث	٢
فرضية البحث	٢
اسلوب البحث	٢
تقييم البحث	٢
اولا / المواقف السياسية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجية	٣-٥
ثانيا/ العلاقات التجارية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجية	٦-١٠
ثالثا / الهيكل الاقتصادي للعراق	١١-١٤
رابعا / الهيكل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجية	١٥-٢٠
خامسا / أوجه التعاون بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجية	٢١-٢٥
الاستنتاجات	٢٦
التوصيات	٢٧
المصادر	٢٨

إمكانات التعاون الاقتصادي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي المدة (1991_2013)

دراسة تحليلية

المقدمة

تمثل العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي من أقدم العلاقات بين الطرفين ، فقد كانت تربطهما مجموعة من العلاقات الاقتصادية المختلفة وذلك يحكم العوامل الجغرافية المتماثلة الى حداً كبيراً بينهما وتمتد تلك العلاقات الى عهد ما قبل اكتشاف النفط بين الطرفين وكان حينها العراق المجهز الكلي الى بعض من الدول الخليجية وفي مقدمتها دولة الكويت ، حيث كان العراق يصدر المنتجات الزراعية والجلود والإسمنت بأنواعه ، ولكن حصل تحول في تلك العلاقات بعد اكتشاف النفط الخام في هذه الدول العربية وأصبحت الاهتمامات لكل من الطرفين تتجه الى خارج هذه المجموعة وبالتحديد الى الدول الرئيسية المستهلكة للنفط الخام المتمثلة بالدول الصناعية وتشير نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي للدول الخليجية الى الأهمية الكبيرة للنفط الخام ، إذ تصل الى أكثر من (90%) في الاقتصاديات المحلية الى كل من دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وهو ما جعل صورة التعاون المتبادل قليلة في ضوء هذا التماثل

في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصاديات العربية . مقابل ذلك التعاون الخليجي مهمة جداً للطرفين ما بعد تغيير النظام السياسي في العراق . خصوصاً بعد أن استطاعت الدول الخليجية من النجاح الى حد كبير في تنويع نواتجها المحلية .

أهمية البحث :

تأتي من أهمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي من أجل بدء مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية القائمة على أساس الاحترام المتبادل بين الطرفين .

فرضية البحث :

أن التعاون الاقتصادي والتجاري يسهل على تحقبق العديد من الفوائد الاقتصادية للطرفين .

أسلوب البحث :

أستخدم البحث أسلوب التحليل الوصفي للبيانات والإحصائيات المتوفرة عن مجالات التعاون .

تقسيم البحث :

تم تقسيم البحث الى النقاط التالية:

أولاً : المواقف السياسية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي .

طالما تأثرت العلاقة بين الطرفين تبعاً الى الأحداث السياسية التي عاشتها المنطقة . وهذا وقد أتسمت العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بالتذبذب وعدم الوضوح وفيما يلي توضيح مختصر عن تلك المواقف :

1. الموقف الكويتي

على الرغم من الدور الذي أبدته الكويت بأتصالها جزءاً من الديون المتراكمة لها اتجاه العراق وبعد عام 2003 أدركت الكويت من إن عدم الاستقرار في العراق سيؤثر بدوره على عدم الاستقرار فيها كونها تمتلك حدوداً مشتركة مع العراق لذلك أظهرت بين البلدين . [1]

2.الموقف السعودي

إن أبرز المواقف بين الطرفين بعد عام (2003) هو ملف النفط من أعقد الملفات التي تعرقل العلاقات بين البلدين ، حيث تمثل السعودية المعارض الى بروز دور العراق في السوق النفطية باعتبار إن عودة العراق الى هذه السوق سوف يمثل تهديد الى الأسواق المستهلكة للنفط الخام السعودي

---

1. ياسين حمد العيثاوي ، مستقبل العلاقات (العراقية _ الكويتية) مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة ، المؤتمر العلمي السابع ، 2010 ، ص241

ومن الجدير بالذكر أن مملكة تنتج نحو (12) مليون برميل يومياً وتصدر نحو (9) مليون برميل ، وهي تمثل أكبر منتج للنفط في العالم . [1]

3. موقف الإمارات العربية المتحدة

سعى العراق الى توسيع التبادل التجاري مع دولة الأمارات العربية المتحدة ، والقيام بمشاريع استثمارية ذات مستويات متقدمة جداً بهدف المساهمة في بناء مجموعة كبيرة من العلاقات الاقتصادية والسياسية المهمة جداً مع العراق ومن الجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية كانت الأولى في فتح سفارة لها في بغداد ، كذلك أسقطت كافة الديون المترتبة على العراق اتجاهها والتي بلغت نحو (7) مليار[2] مع فوائدها .

4. موقف سلطنة عمان

تعد سلطنة عمان الدولة الخليجية الوحيدة التي أبقت على علاقاتها مع العراق بعد عام (1990)

---

1. Opec , Anuual Report , Geneva , 2011

2. عوض عثمان ، آليات تطور العلاقات الاقتصادية الخليجية ، مجلة آراء في الخليج ، العدد 39 ، 2007 ، ص[48]

حتى يومنا هذا ، كما قدمت عمان الكثير من المساعدات والإعانات للشعب العراقي في فترة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ، كما لاحظنا ذلك في الجدول رقم (1) أذا كانت العلاقة أكثر من غيرها من الدول الخليجية أثناء المدة (1990 _ 2003)

5. موقف البحرين

كان موقف البحرين موقفاً متشدداً من العراق فهي تمثل اكبر قواعد الدعم الوطني من اجل تطبيق الحصار على العراق ، يشارك الطيارون البحرينيون بقصف العراق ،ولا توجد علاقات اقتصادية أو تجارية مع العراق ، سواء تقديم بعض المساعدات الإنسانية أثناء فترة الحصار .[1]

6. موقف قطر

لم تكن العلاقات طيبة بين الطرفين وكانت تمثل اكبر مخازن الأسلحة والعتاد في منطقة الخليج العربي وبعد عام (2003)تغير نظام الحكم في العراق ، ومع ذالك لا توجد علاقات اقتصادية واضحة.[2]

---

1. بعد الكويت ، الأمارات ، البحرين تعين سفير لها في العراق .

at:http(www.isammemo.cc) . 10/3/2017

2. من التباعد الى الانفتاح دوافع إعادة ترميم العلاقات (العراقية_ القطرية)

at:http(www.rawabe center.com) .12/12/2016

ثانياً : العلاقات التجارية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجية

مرت العلاقات العراقية الخليجية ومنذ تأسيس الدولة العراقية (1920) وبروز الدول الخليجية كدول مستقلة المملكة العربية السعودية (1926) الكويت (1961) واستقلال باقي دول الخليج الانسحاب البريطاني عام 1971 بالعديد من المراحل المميزة لكل مرحلة والتي أفرزتها الظروف السياسية التي عاشتها منطقة الخليج العربي .

وقد ارتبطت العلاقات الاقتصادية التجارية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بالمواقف السياسية ، وخاصة بعد عام 1973 وقبل هذه الفترة كانت الأمور طبيعية الى حد ما،ويعود ذلك الى عدة أسباب فربما تتعلق بالظروف الذاتية لحياة المواطن المحلي في كل من العراق ودول الخليج العربي ، أو تتعلق بالنظم السياسية السائدة بعد اندلاع ثورة 14تموز 1958 ومع ذلك كان العراق يمتلك العديد من فرص التصدير والاستيراد مع دول مجلس التعاون الخليجي بل وكانت هذه الدول العربية تمثل السوق الرئيسية للسلع والمنتجات العراقية في العهد الملكي وذلك لعدة اعتبارات منها العادات العائلية التي تمثل الحافز الأساسي لقيام التجارة وكذلك القرب الجغرافي إذ تعد البصرة بوابة العراق على هذه الدول العربية الخليجية .

وعلى هذا الائساس يعد المدخل التجاري البوابة الرئيسية والعلاقات الاقتصادية (العراقية_الخليجية) على حد سواء في السابق أو ما تسعى إليه الدراسة في أحدى جوانبها الرئيسية .

لذلك سوف نتناول المدة من (1991 _ 2003) والمدة الأخرى (2004 _ 2013)

لما أتسمت هاتين المدتين من حصول أحداث كبيرة في الأولى غزو العراق الكويت عام1991 وما ترتب عليه من فرض عقوبات دولية على العراق . والثانية الاحتلال الأمريكي الى العراق وما ترتب عليه من إعادة العراق الى العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية

1. المدة من 1991 الى عام 2003

هذه المدة شهدت غزو العراق الى الكويت وفرض العقوبات على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي بمجموعة كبيرة من العقوبات الأممية جعلت من الاقتصاد العراقي اقتصاداً مدمراً طيلة ثلاثة عشر عاماً . أنهارت فيه البنى التحتية وشهدت هذه المدة هجرة الكثير من العراقيين الى خارج البلد للبحث عن سبل العيش الكريم ، ونتناول في هذه المدة العلاقات التجارية كما يوضحه الجدول رقم (1) الخاص بأستعراض التجارة الخارجية للعراق مع دول مجلس التعاون العربي .

ويتضح من الجدول أفتقارة الى الأرقام والإحصائيات المعبرة عن وجود نوع من التبادل ، إذ لا نجد أي نوع من التبادل التجاري بين الطرفين ، ألا في بعض من السنوات مع كل من (عمان) بالدرجة الأولى وبأحجام لا تتجاوز بعض الملايين من الدولارات ، وذلك في جانب الصادرات ، أما في جانب الواردات فلا توجد أرقام تذكر ، وهذا يعني عدم وجود

أي نوع من العلاقات الاقتصادية أو التجارية بين الطرفين وذلك بسبب العقوبات الدولية المفروضة على العراق كما ذكرنا سابقاً:-

ونستنتج بقلة حجم التبادل التجاري بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي في هذه المدة

جدول (1)

حجم التبادل التجاري بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1991 _ 2003)

الدولة / السنة	الأمارات العربية		البحرين		المملكة السعودية		عمان		قطر		الكويت	
	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص
1991	--	--	--	--	0,13	0,06	--	--	--	--	--	--
1992	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
1993	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
1994	--	--	0,01	--	--	--	--	--	--	--	--	--
1995	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
1996	0,91	--	0,06	0,05	--	--	1,10	--	--	--	--	--
1997	0,91	--	--	--	--	--	0,10	--	--	--	--	--
1998	--	--	--	--	--	--	3,37	--	--	--	--	--
1999	--	--	--	--	--	--	31,02	--	--	--	--	--
2000	--	--	--	--	--	--	55,27	--	--	--	--	--
2001	--	--	--	--	--	--	76,9	--	--	--	--	--
2002	--	--	--	0,1	--	--	76,9	--	0,2	--	--	--
2003	--	--	--	0,1	--	--	26,0	--	4,3	--	--	--

صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية ، للسنوات (2010) و (2015)

- إشارة (--) تعني عدم وجود تبادل تجاري .

2.المدة من عام 2004 حتى عام 2013

بدأت العلاقات الاقتصادية للعراق بالنهوض التدريجي بعد سقوط النظام السابق للعراق عام (2003) وما تلاه من رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت قد فرضت على العراق أثر غزوه للكويت ، وأرتفع حجم الصادرات العراقية بعد هذا العام وبالأخص الصادرات النفطية .

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية (العراقية _ الخليجية) فقد بدأت بالتغير التدريجي ألا أنها لم تعد كما كانت في سابق عهدها أذا بقيت متأثرة نوعا ما بالقرارات السياسية بين الطرفين ، ومع ذلك كان يلاحظ تسارع الشركات الخليجية للدخول الى الأسواق العراقية بعد عام (2003) لإدراكها بتحول العراق الى دولة مستهلكة لكل شئ وكانت أول مبادرة من الكويت إذ خطت أول خطوة نحو مستقبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وقدمت الكثير من المساعدات الاقتصادية والاجتماعية للعراق بعد فترة من الانقطاع كذلك هو الحال بالنسبة للعلاقات (العراقية _ السعودية) [1] .

لقد شهدت العلاقات (العراقية _ الخليجية) تطوراً ملحوظاً فيما يخص كل من عمان وقطر وخصوصاً في المدة (2010_2013) ومن ملاحظة الجدول رقم (2) والذي يوضح حجم التبادل التجاري بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2004_ 201) نجد أن حجم الصادرات العمانية للعراق بلغت حوالي (57,5) مليون دولار لعام (2004) ثم قفزت الى (260,3) مليون دولار لعام (2012) أما عن التجارة مع الدول الخليجية الأخرى فلم تتوفر بيانات عنها .

ومن ملاحظة الجدول السابق الذي يوضح نسب التبادل التجاري بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2004_2013) تشير النسب الى إن التجارة بين الطرفين متواضعة جداً ، إذ تتراوح النسب بين (0,1%_0,6%) عدا عام (2013) إذ ترتفع نسبة الصادرات العراقية لدول الخليج الى (7,2%) بمقارنتها مع صادرات العراق من الدول العربية ونسبة (4,2%)بمقارنتها مع دول العالم الأخرى .

---

1. ياسين حمد العيثاوي ، مصدر سبق ذكرة ، ص244 _ ص245

بذلك يتضح من الجدول رقم (2) أن معظم الواردات العراقية تنحصر بين كل من قطر وعمان ورغم عدم توفر بينات كاملة ودقيقة عن حجم التجارة الخارجية للعراق ، إلا أن المملكة العربية السعودية كان لها النصيب الأكبر من حجم الواردات العراقية إذ يستورد العراق من الأخيرة أنواعاً عديدة من المنتجات الغذائية كالألبان والمشروبات الغازية والمعلبات بمختلف أنواعها ، وتضاعف دور الاستيراد من المملكة السعودية بعد أزمة سوريا وقطع الطرق البرية بين الأردن وتركيا [1].

وقد تعززت العلاقات بين العراق والأمارات العربية المتحدة ما بعد عام (2003) وبدأ عهد جديد وأصبح العراق من أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للأمارات ، إذ تبلغ حجم التجارة البينية حوالي (15) مليون دولار خلال المدة (2008_2012) وكانت حصة سلع إعادة التصدير بين البلدين حوالي (5) مليار دولار ، ويحتل العراق مرتبة متقدمة من بين الشركاء التجاريين للأمارات بحلولة في المرتبة

---

1. محمد القشيري ، مفاوضات سعودية_عراقية لافتتاح معبر عرعر بهدف زيادة التبادل التجاري،الشرق الأوسط

at:http(www.archive.aawsat.com)

الثالثة على المستوى العربي والمرتبة الخامسة عالميا ضمن إحصائيات التجارة غير النفطية لدولة الأمارات العربية [1].

جدول (2)

حجم التبادل التجاري بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2004_2013)

الدولة / السنة	الأمارات العربية		البحرين		المملكة السعودية		عمان		قطر		الكويت	
	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص
2004	2,3	--	--	0,1	0,3	--	--	57,5	--	3,2	--	--
2005	3,1	--	--	0,1	0,3	--	--	44,0	--	2,9	--	--
2006	3,7	--	--	0,1	0,4	--	--	44,5	0,1	1,2	--	--
2007	4,3	--	--	0,2	0,5	--	--	63,4	--	0,8	--	--
2008	5,7	--	--	0,2	0,6	--	--	252,5	0,1	11,3	--	--
2009	3,8	--	--	0,1	0,4	--	--	197,8	1,3	9,0	--	--
2010	5,0	--	--	0,2	0,6	--	--	180,8	0,1	26,7	--	--
2011	6,5	--	--	0,2	0,7	--	--	183,0	0,2	129,0	--	--
2012	6,9	--	--	0,3	0,8	--	23,7	819,1	0,6	202,7	--	--
2013	6,8	--	--	0,3	0,8	--	205,3	260,3	0,5	198,9	--	--

تم أعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى :

_صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية ، العربية للمدة (2001_2010) و (2005_2013)

_ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، للسنوات (2010 ، 2014 ، 2015)

ثالثاً : الهيكل الاقتصادي للعراق

من أجل بناء تصور عن طبيعة العلاقات الاقتصادية التي يمكن

أن تقوم بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي نستعرض الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الى الناتج المحلي الإجمالي للعراق عام (2013) كما يشير الى ذلك الجدول رقم (3) ما يلي هذه القطاعات :

1.القطاع الزراعي

ويلاحظ ضعف مساهمة القطاع الزراعي والصيد والغابات وبنسبة تبلغ (4%) ويعود السبب في ذلك الى رداءة الخدمات الزراعية وافتقار الفلاحين لأبسط أساليب الزراعة الحديثة وضعف المراعي ، والعلف .

2.قطاع الصناعة التمويلية

لا يزال الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف شديد في القطاع التمويلي على الرغم من الإمكانات المتوفرة لتوسيع دور هذا القطاع ، يلاحظ نسبة مساهمة هذا القطاع حوالي (2,7%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2003) .

3.القطاع ألاستخراجي

يحتل القطاع ألاستخراجي أهمية كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للعراق ، بالقياس بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، إذ تبلغ نسبة المساهمة (47,4%) عام (2003)

جدول (3)

الأهمية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

ت	القطاعات الاقتصادية	نسبة المساهمة__
1	قطاع الزراعة والصيد والغابات	%4,1
2	الصناعة التمويلية	%2,7
3	القطاع ألاستخراجي	%47,4
4	القطاع الخدمي - الخدمات الإنتاجية -الخدمات الاجتماعية	%13,6 %22,2
5	القطاعات الأخرى	%10,0
	المجموع	%100

المصدر

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2014 ، ص[335]

وتقسم القطاعات الخدمية الإنتاجية خدمات التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات . وتضم الخدمات الاجتماعية خدمات التعليم والصحة والبلديات والبحث والتطوير .

5. القطاعات الاقتصادية الأخرى

وتضم مجموعة من القطاعات الأخرى كقطاع الكهرباء وقطاع النقل والمواصلات والبناء والتشييد . وبلغت مساهمة هذه القطاعات المهمة والتي لها دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتعد مساهمة قطاع النفط هي الأكثر ، إذ تبلغ نحو (41,5%) وبمعدل أنتاج يومي بلغ (3) مليون برميل عام (2003) ، ويمثل الاحتياطي النفطي للعراق ثلث الاحتياطي العالمي من النفط والذي يبلغ حوالي (140) مليار برميل فقط ويتميز النفط العراقي بنوعية الجيدة وذات التكاليف المنخفضة [1].

ويأتي الغاز بعد النفط من حيث الاحتياطي والأهمية إذ تقدر احتياطات الغاز نحو (3110) مليار م^3 وتصل كمية الإنتاج السنوي الى (9) مليار م^3 فهو لا يغطي أو يسد الطلب المحلي حيث يرتفع الطلب على الغاز يوماً بعد يوم لأهميته لتوليد الطاقة والتدفئة والطبخ [2].

4. القطاعات التوزيعية

وتضم القطاعات الخدمية الإنتاجية والقطاعات الخدمية الاجتماعية ، تبلغ نسبة مساهمة الأولى نحو (13,6%) والثانية نحو (22,2%) في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

---

1. صندوق النقد العربي ، التقدير الاقتصادي العربي الموحد ، 2015 ، ص95.

2. أسماء طه مخلف ، تأثير الاتجاهات الفكرية في طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2011 ، ص14.

رابعاً : الهيكل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

تعتمـد دول مجلـس التعـاون الخليجـي بصـورة كبيـرة علـى صادراتها النفطية ، مما يجعل اقتصاداتها عرضة للاخـتلالات نتيجـة الارتفاع والانخفاض في اسـعار صـادراتها مـن الـنفط الخـام ، الأمـر الذي دفع بدول المجلـس الـى أن تقـدم علـى أنشـاء العديـد مـن المشاريع الاقتصادية وتطوير البنى التحتية لتقليـل الاعتمـاد علـى الإيرادات النفطية ، وعملـت علـى تنويـع اقتصـادياتها قـدر الإمكـان للاسـتفادة من التحسـن الحاصل في أسعار النفط .

كذلك تتميز دول المجلس بصغر القاعدة السكانية وهـذا يعنـي نقصاً في القوى العاملة في الوقت الـذي تحتـاج فيـه هـذه الـدول الى المزيد من الأيدي العاملة لمواكبة عمليات التنمية والتطـورات الاقتصادية ولا سيما بعد تحسـن أسعار النفط ولبيان تركيب هيكـل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي كمـا فـي الجدول رقم (4) ونتناول ذلك الهيكل كالأتي :

1.قطاع الزراعة والصيد والغابات

حاولت دول مجلس التعاون الخليجي السعي لتحقيق الأمـن الغذائي عن طريق تبني إسـتراتيجية تهدف لتحقيق

التنمية الزراعية المستدامة . ومن المعروف أن المناخ في منطقة الخليج يتميز بقلة المياه وهذا يؤثر على المحاصيل الزراعية الأمر الذي جعل دول المجلس تعتمد على الحياة الجوفية بصورة كبيرة سواء أكانت لأغراض الزراعة أو للاستخدام المنزلي . ويتضح من الجدول رقم (4) تدني مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ، فتصدر كل من المملكة العربية السعودية وعمان نسبة (1,9%) و (1,2%) على التوالي ، وبقية الأعضاء اقل من (1%) وتكاد تنعدم النسبة في قطر إذ تصل الى (0,1 %) وهي نسبة متدنية جداً وتشير الى الاعتماد الكامل على الخارج لاستيراد السلع الزراعية والغذائية .

2.قطاع الصناعة التحويلية

لقد أولت دول المجلس اهتماماً كبيراً بقطاع الصناعة التحويلية كونها تعتمد في إنتاجها على الموارد المتوفرة في دول الخليج من نفط وغاز ومن ملاحظة الجدول رقم (4) إن دولة البحرين تكون فيها نسبة الصناعات التحويلية حوالي (14,9%) من إجمالي الناتج المحلي لعام (2013) وتليها السعودية بنسبة (10,2%) وعمان (10,3%)

تليهـا قطـر والأمـارات والكويـت وبنسـب (9,8%) و (8,5%) و (6,2%) علـى التـوالي كمـا تـدخل صـناعة الأسـمدة والحديـد والصلب والألمنيوم والصـناعات الهيدروكاربونيـة وصـناعة الأسـمدة ضمن أهم الصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي .

3.قطاع الصناعات الاستخراجية

يمثل أهم قطاع في هيكل الناتج المحلي الإجمـالي والمكـون الرئيسـي له . ومن خلال الجـدول رقـم (4) أن أعلـى نسـبة تعـود الـى دولـة الكويـت بنمـو (57,7%) تليهـا قطـر بنسـبة (54,8%) وعمـان (48,1%) والسـعودية (45,1%) والأمـارات (39,1%) فـي الأمارات العربية وفـي البحـرين (27,0%) ومـن النسـب نلاحـظ أن دولة البحرين أقل الدول اعتماداً على القطاع ألاسـتخراجي كونهـا دولة غير نفطية .

4.القطاعات التوزيعية

تهـتم دول المجلـس اهتمامـاً كبيـراً بالقطـاع التـوزيعي نظـراً لأهميته المباشـرة على المواطن الخليجي وتضم هـذه القطاعـات الى قسـمين :

أ.قطاع الخدمات الإنتاجية

ويهتم هذا القطاع بالخدمات المتمثلة بالنقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد والبنوك والتأمين . ويحتل هذا القطاع أهمية كبيرة ومصدراً مهماً للإيرادات في دول مجلس التعاون الخليجي ويوضح الجدول رقم (4) مساهمة القطاع ألتوزيعي لعام (2013) وتعد أكبر نسبة مساهمة في قطاع الخدمات الإنتاجية في الأمارات العربية المتحدة وبنسبة (22,2%) من الناتج المحلي ثم السعودية بنسبة (17%) عمان بنسبة (12.4%) وقطر بنسبة (11,0%) والكويت بنسبة (2,8%) .

ب.قطاع الخدمات الاجتماعية

يضم هذا القطاع ملكية دون السكن والخدمات الإنتاجية الاجتماعية والشخصية الأخرى ، وقد سعت دول الخليج لتوفير قطاع اجتماعي متميز ، حيث وفرت هذه الدول الأمن الاجتماعي والتعليم والصحة ، ومن الجدول رقم (4) نلاحظ أن قطاع الخدمات الإنتاجية يحتل أهمية نسبية كبيرة في دول البحرين وبنسبة مقدارها (22,7%) تليها الكويت بنسبة (21,5%) والسعودية الثالث (20%) تليها عمان بنسبة (19,6%) والأمارات (18,1%) وقطر (17,2%) على التوالي

5.القطاعات الأخرى

بلغـت نسـبة القطاعـات الأخـرى (11,5%) لدولـة الأمـارات العربية و (7,1%) لدولة البحرين ، تليها السعودية بنسبة (6,4%) وقطر (5,8%) والكويت (3,3%) .

ونسـتنتج مـن ذلـك علـى الـرغم مـن التغيـرات الهيكليـة فـي القطاعـات الاقتصـادية لـدول الخلـيج العربـي ، إلا أنهـا مسـاهمات محدودة بالنسبة لتكوين الناتج المحلي الإجمـالي ، ويبقـى الـدور الرئيسـي لقطاع النفط والغاز .

جدول (4)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام (2013)

الدولة / القطاعات الاقتصادية	الأمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
قطاع الزراعة والصيد والغابات	0,6	0,3	1,9	1,2	0,1	0,3
قطاع الصناعة التحويلية	8,5	14,9	10,2	10,3	9,8	6,2
القطاع ألاستخراجي	39,1	27,0	45,1	48,1	54,8	57,7
القطاعات التوزيعية منها: -الخدمات الإنتاجية -الخدمات الاجتماعية	22,2 18,1	2,8 22,7	17,0 20,0	12,4 19,6	12,6 17,2	11,0 21,5
القطاعات الأخرى	11,5	7,1	5,8	6,4	505	303
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2015 ، ص[335] .

خامساً : أوجه التعاون بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

تطرح في هذه النقطة أبرز مجالات التعاون وآفاقها فهي عديدة ومتنوعة في ضوء ما تحقق من قفزات نوعية في مجال الصناعات البتروكيمياوية والصناعة التحويلية الأخرى ، فهذه المجموعة العربية حققت العديد من الصناعات الغذائية والحديد والصناعات الكيماوية المنتشرة في السوق العراقية ، وما يتعلق بالعراق فأنه يمتلك سوقاً كبيراً من الممكن أن توفر فضاءاً واسعاً لسوق مشتركة بين الطرفين . ولعل امتلاك العراق مساحات زراعية كبيرة يجعل من الممكن أن تكون مجالاً للاستثمار الزراعي بما يحقق الأمن الغذائي المشترك .

وفيما يلي نستعرض أبرز المجالات الاقتصادية الخليجية سواء كانت السلعية أو الخدمية منها التي حققت فيها دول المجلس الخليجي نجاحات متزايدة والتي من الممكن أن تكون محل تعاون بين دول المجلس والعراق ، ويمكن أن توضح المجالات التالية :

1. التعاون في مجال البتروكيمياوية

يمثل قطاع الصناعات البتروكيمياوية من أهم الأنشطة الصناعية التحويلية في الخليج ، وتعتبر الصناعات التحويلية

في الخليج . وتعتبر هذه الصناعات البتروكيمياوية ثاني أكبر قطاع صناعي في دول الخليج وتمثل نسبة (31%) من التاريخ المحلي الإجمالي وبإيرادات بلغت حوالي (88) مليار دولار لعام (2014) . وتجاوزت الطاقة الإنتاجية لقطاع البتر وكيمياويات لدول المجلس حوالي (1265) مليون طن عام (2014) وتأتي السعودية في المرتبة الأولى وبنسبة (63%) وبإيرادات بلغت (68,3) مليار دولار، تليها قطر بإيرادات بلغت (8) مليار دولار ويتوقع في المدى الطويل ارتفاع الطاقة الإنتاجية لتتجاوز ال (190) مليون طن من البتروكيمياويات سنوياً بحلول عام (2020) [1].

وبحسب الإحصائيات تشكل حجم الصناعات البتروكيمياوية الخليجية حوالي (80%) من إجمالي الإنتاج الصناعي أي حوالي (66,1) مليون طن ، ويصدر الى أكثر من (80) دولة[2] .

---

1. علي الرويلي ، المملكة تستحوذ على (63%) من محفظة الصناعات البتروكيمياوية الخليجية في (2014)

at:http(www.alriyadh.com) . 16/1/2017

2. صناعة البتروكيمياويات تعزز مكانة الخليج كمورد أساسي للعالم .

at:http(www.gpcd.org.ae) . 16/1/2017

ونستنتج مما سبق الدور المهم الذي يخطى به قطاع الصناعات البتروكيمياوية الخليجية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي .

ويمكن أن يكون مجال للتبادل التجاري بين الطرفين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي .

2.التعاون في مجال الكهرباء

من المتوقع أن تكون منطقة الخليج العربي المزود الرئيسي للطاقة في العالم (النفط والغاز) ، بعد أن تزايد الطلب على الكهرباء بسبب تنامي الطلب للقاعات الاقتصادية المختلفة الذي بلغ نحو (10%) مما يستدعي زيادة في إنتاج الطاقة الكهربائية وزيادة الاستثمارات الداعمة لهذا القطاع بصورة عامة والطاقة الكهربائية بصورة خاصة.

وتولي دول المجلس أهمية الى فكرة الربط الكهربائي لسد العجز الحاصل في الطاقة الكهربائية بين دول مجلس التعاون الخليجي ، ويمثل مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي مساهمة هامة في طريق التكامل الاقتصادي للمنطقة برمتها والذي يؤدي الى اندماج المجتمعات مع بعضها ، والمشروع يكون على ثلاثة مراحل تتضمن المرحلة الأولى ربط كل من (الكويت والبحرين وقطر) أما المرحلة الثانية قيم من خلال ربط (عمان

والأمارات العربية) والمرحلة الأخيرة يتم من خلال ربط المجلس بدول المشرق العربي . بحيث يكون ربط سداسياً بين (الأردن ، سوريا ، العراق ، لبنان ، تركيا ، مصر) ويتم أنشاء مركز رقابة إقليمي لتنسيق تبادل الطاقة الكهربائية بين هذه الدول [1].

3.التعاون في مجال الصناعات الغذائية

يرتبط مفهوم الصناعات الغذائية بمفهوم الأمن الغذائي وخاصة بظروف العالمية وارتفاع الطلب على الغذاء ، وقد عمدت الدول العربية على تطوير إستراتيجية لتطوير الصناعات الغذائية لدعم الأمن الغذائي وتقليل استيراد المنتجات الغذائية .

ومن الجدير بالذكر أن الأراضي الزراعية في دول الخليج العربي تبلغ (4,7) مليون هكتار وفي ظل النمو السكاني لدول الخليج والبالغ (4,4%) سنوياً ، قد يؤدي الى حدوث مشاكل واتساع الفجوة الغذائية في دول المجلس ، لذلك عمدت هذه الدول على الاستثمار خارج الأراضي الزراعية الخليجية المحدودة . وذلك في دول عربية في مقدمتها السودان التي تمتلك مصادر مهمة من المياه

---

1. الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون مشروع خليجي عملاق .

at:http(www.alyanm.com) . 18/12/2016

2. دول الخليج توجه استثماراتها لتعزيز الأمن الغذائي صحيفة العرب .

at:http(www.alrab.co.uk) . 30/11/2016

والأراضــي الصــالحة للزراعــة لقيــام مشــاريع زراعيــة مشــتركة وتسـعى دول مجلـس التعـاون الخليجـي مـن عمليـات الاسـتثمار وشـراء الأراضي للزراعة فقط كتوفير الأمن الغذائي ويمكن أن يكون هناك تعاون فـي مجـال الاسـتثمارات الزراعيـة بـين العـراق الـذي يمتلـك أراضـي زراعيـة كبيـرة غيـر مسـتغلة بسـبب عـدم تـوفير التمويل الكافي ، بما يحقق من استغلال هـذه الأراضـي الزراعيـة ويحقق دخول الى أصحاب هذه الأراضي ويشغل أعداد كبيـرة مـن المـزارعين والمهندسـين ويضـمن تصـدر هـذه المنتجـات الزراعيـة المنتجة الى الخارج .

الاستنتاجات

تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وكالأتي :

1. قلة حجم التجارة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب العوامل السياسية التي انعكست على حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين .

2. أن الهياكل الاقتصادية الى كل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي لا تزال يسيطر عليها القطاعات الاستخراجية الممثلة بإنتاج النفط والغاز بنسبة تصل الى أكثر (90%)

3. أن فرص التعاون الاقتصادي والتجاري بين العراق ومجلس التعاون الخليجي لا تزال ضعيفة ولا ترقى الى الطموح .

التوصيات

1. ضرورة تنويع الاقتصادات المحلية في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي من أجل أيجاد القطاعات الإنتاجية الجديدة وتقليل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) .

2. من الممكن أن يوفر العراق أيدي عاملة الى الدول الخليجية بدلاً من اعتمادها الكبير على العمالة الأسيوية .

3. التأكيد على التعاون بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي الى الطرفين .

4. أن فتح الأفاق للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين يمكن أن يبحث برسائل الاطمئنان الى السكان والمجتمعات في هذه الدول العربية .

5. أن التعاون الاقتصادي والتجاري ربما سوف يمثل مجالاً أكبر لتوسيع ذلك التعاون مع الدول العربية الأخرى .

المصادر

1. أسماء طه مخلف ، تأثير الاتجاهات الفكرية في طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2011.

2. بعد الكويت ، الأمارات ، البحرين تعين سفير لها في العراق . at:http(www.isammemo.cc) . 10/3/201

3-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2014

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2015

6- دول الخليج توجه استثماراتها لتعزيز الأمن الغذائي صحيفة العرب . at:http(www.alrab.co.uk) .20/11/2016

7- دول الخليج توجه استثماراتها لتعزيز الأمن الغذائي صحيفة العرب . at:http(www.alrab.co.uk) .20/11/2016

8- الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون مشروع خليجي عملاق at:http(www.alyanm.com) .18/12/2016

9- صناعة البتروكيمياويات تعزز مكانة الخليج كمورد أساسي للعالم . at:http(www.gpcd.org.ae) .16/1/2017

10- صندوق النقد العربي . التجارة الخارجية العربية ، للمدة (2001_2010) و (2005_2013).

11- علي الرويلي،المملكة تستحوذ على (63%) من محفظة الصناعات البتروكيمياوية الخليجية في 2014 .16/1/20172014 at:http(www.alriyadh.com)

12- عوض عثمان ، آلياتتطور العلاقات الاقتصادية الخليجية ، مجلة أراء في الخليج ، العدد (39) ، 2007 .

13- محمد القشيري،مفاوضات سعودية_عراقية لافتتاح معبر عرعر بهدف زيادة التبادل التجاري ، الشرق الاوسط(at:http(www.archive.aawsat.com

14- من التباعد الى الانفتاح دوافع أعادة ترميم العلاقات (العراقية _ الدولية) at:http(www.rawabe center.com) . 12/12/2016

15 -ياسين حمد العيثاوي ، مستقبل العلاقات (العراقية-الكويتية)مركز دراسات الخليج،جامعة البصرة،المؤتمر العلمي السابع ،2010

16- Opec , Anuual Report , Geneva , 2011